الْعَلَمُ عند سيبويه

دراسة في مستويات التحليل اللغوي

د. نجاة سعد محمد الورفلي

قسم اللغة العربية

كلية الآداب -جامعة قاريونس

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد...

فإنّ مصطلح الْعَلَمِ ـــ عند النحويين ـــ يدل على اسم معرفة؛ عيَّنَ مسماه؛ من دون وجود علاقة دلالية بين الاسم والمسمى؛ حيث ذكر سيبويه(1) في "**باب مجرى نعت المعرفة عليها**" أنَّ من المعارف "الأسماء التي هي أعلامٌ خاصة،"(2) وفسَّرها عندما قال: "أمَّا العلامة اللازمة المختصة فنحو: زيدٍ، وعمرٍو، وعبدالله، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفةً؛ لأنه اسم وقع عليه يُعْرَفُ به دون سائر أمته،"(3) واستدل على معرفة العلم بأن المعرفة تُوصف بالمعرفة، والعلم يوصف بالمضاف إلى المعرفة، مثل هذا زيدٌ أخوك، وهذا زيدٌ أخو محمد، وهذا زيدٌ أخو ذلك الرجل، وكذلك يوصف بالمعرف بالألف واللام، مثل هذا زيدٌ الطويل، ويوصف بأسماء الإشارة، مثل: مررت بزيدٍ هذا، وبعمرٍو ذاك.(4) فالعلم الخاص ـــ عند سيبويه ـــ اسمٌ معرفة يطلق على مسمى ذي علم، سواءٌ أكان مفرداً، مثل زيد، أم كان مركباً، مثل عبدالله، وذلك لتمييزه عن سائر أفراد أمته. وتوضيحاً لهذا التعريف أضاف سيبويه امتناع كون العلمِ صفة؛ "لأنه ليس بحِلْيةٍ، ولا قرابة، ولا مبهَمٍ؛"(5) فالصفة تكون حِلْيَةً للشخص، مثل: رأيت الإنسانَ الكريمَ، وتكون قرابةً، مثل: رأيتُ زيد بن عمرو، وكذلك تكون مبهماً، مثل: رأيت الرجلَ هذا الكريمَ، أما العلم فليس كذلك؛ إذ لا توجد علاقة دلالية بين الاسم ومسماه؛ فليس بالضرورة أن يكون المسمّى بحسنٍ حسنَ الخُلُق أوالمظهر!

وهذا المعنى أشار إليه المبرد(6) عندما قال: "ومن الأسماء الأعلام؛ وإنما هي ألقابٌ مُحْدَثةٌ، نحو زيدٍ، وعمرٍو،"(7) وقال: "هنَّ ألقاب تفصل الواحد من جميع جنسه،"(8) واللقب كل ما أُشعر بمدح أو ذم،(9) وزيد وعمرو ليسا لقبين، وإنما استُعْمِل لفظ ألقاب على سبيل المجاز؛ فاللقب مُحْدَثٌ على الاسم، وكذلك العَلَم مُحْدَثٌ على المسمى، مثل: عمر الفاروق: عمر مُحْدَثٌ على المسمى، والفاروق مُحدَثٌ على عمر.

---

[1] ـــ أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي سنة 180هـ، ينظر: أبوسعيد الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص 64. الزركلي:الأعلام ، (5 : 252).

[2] ـــ سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة،1968م، (2 : 5).

[3] ـــ سيبويه : الكتاب ، (2 : 5) .

[4] ـــ ينظر: سيبويه : الكتاب ، (2 : 6) .

[5] ـــ سيبويه : الكتاب ، (2 : 12) .

[6] ـــ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، توفي سنة 286هـ ، ينظر: أبوسعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص 113. الزركلي: الأعلام ، (8 : 15).

[7] ـــ المبرد : المقتضب ، (3 : 186).

[8] ـــ المبرد : المقتضب ، (4 : 17).

[9] ـــ ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت ، 1990 م ، (1 : 114) .

وكذلك مصطلح التعليق، الذي استعمله ابن جني،(10) ينفي وجود علاقة دلالية بين الاسم والمسمى.(11) وجاء في تعريف الزمخشري(12) للعلم أنه "ما علّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه."(13) و"المراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصداً كتسمية المولود له ابنٌ زيداً،"(14) وفي المعجم تدل مادة عَلَقَ على لزوم شيءٍ شيئاً آخر ليس منه؛(15) فالتسمية إطلاق اسم على المسمى من غير علاقة دلالية بينهما، وهذا الاسم يعيِّن مسماه، ويميزه عن غيره. يقول ابن يعيش:(16) "إن تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يُسمى به على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة، ولا لمعنى في الاسم، ولذلك قال أصحابنا: إن الأعلام لا تفيد معنى، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً."(17)

وهكذا تردد مفهوم العلم في كتب النحو؛ بأنّه اسم معرفة خاصٌّ بمسماه؛ لايتناول غيره، من دون وجود علاقة دلالية بين العلم ومسماه.

وكما هو معلوم أنَّ النحويين ـــ بعد سيبويه ـــ لم يضيفوا شيئاً يُذْكَر في موضوع العلم، إلا تبويب موضوعاته ضمن أبواب النحو.(18)

والمتأمل في مواضع العلم من كتاب سيبويه يلحظ أن اهتمامه يرتكز على ما يطرأ على العلم في السياق؛ لذلك ستُعرض مواضعه التي طرحها سيبويه، من خلال مستويات التحليل اللغوي الآتية:

- ✓ المستوى الصرفي .
- ✓ المستوى النحوي .
- ✓ المستوى الدلالي .

ويدل مستوى التحليل اللغوي على "مجموعة من الوحدات مركبة من وحدات للمستوى السابق، أو مركبة لوحدات المستوى التالي."(19) وعليه؛ فإنَّ هذا البحث سيَعْرِضُ ـــ في ثلاثة مباحث ـــ تناولَ سيبويه لحروف العَلَمِ؛ وما يحدث من تغيرات في أصواتها، وأبنيتها، فضلاً عن عرضه لما يحدث في حركة إعراب الْعَلَمِ على حسب موقعه من الجملة، ومايتضح من تغيّر في دلالات العلم. وستُذَيَّلُ هذه المستويات بخاتمة، تشمل أبرز النتائج.

---

[10] ـــ أبوالفتح عثمان بن جني، توفي سنة 392هـــ ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، (2 : 132). الزركلي : الأعلام ، (4 : 364) .

[11] ـــ ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (2 : 197 ، 200) .

[12] ـــ محمود بن عمرالزمخشري ، توفي سنة 538هـــ ، ينظر : السيوطي : بغية الوعاة ، (2 : 279). الزركلي : الأعلام ، (8 : 55) .

[13] ـــ ابن يعيش، موفق الدين بن علي : شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر ، (1 : 27).

[14] ـــ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي مختون، دارهجر، ط: 1 ، 1990م ، (1 : 170).

[15] ـــ ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:2، 1997م، مادة علق.

[16] ـــ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، توفي سنة 643هـــ، ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، (2 :351 ـــ 352) .الزركلي: الأعلام ، (9 : 272).

[17] ـــ ابن يعيش : شرح المفصل ، (1 : 27) .

[18] ـــ ينظرعلى سبيل المثال: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط : 3، مؤسسة الرسالة، 1996م، (1 : 149 ـــ 150). ابن جني،أبوالفتح عثمان: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، مطبعة الترقي، دمشق، 1348هـــ ، ص 6 ـــ ص 14.

[19] – مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت، ط : 1، 1998 م ، ص 10.

المبحث الأول

المستوى الصرفي

تعرَّض العلم لكثرة التغيُّر بسبب كثرة استعماله؛(20) فكان لزاماً أنْ يُعَرِّج النحويون على أثر استعمال العرب في تغيُّر حركة حروفه، وتغيُّر أبنيته، وهذا ما سيتضح من العرض الآتي:

أولاً تغير حركة جزأي العلم المركب تركيباً مزجياً:

عرض سيبويه تغير الحركة في العلم المركب تركيباً مزجياً ضمن "باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلا بمنزلة اسم واحد؛"(21) واستشهد بنطق العرب للفظة (حَضْرَمَوتُ)؛ وهو علم مركب من اسمين، جُعِلا بمنزلة اسم واحد، وهو علم على مدينة شرقي عدن قرب البحر(22)، وقاس عليه قالي قلا الذي جاء في قول الشاعر:

سيُصْبِحُ فوقي أَقْتَمُ الرِّيشِ واقِعاً   بِقَالِي قَلَا أو مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ(23)

وقالي قلا علم على مدينة في أرمينية،(24) والياء من قالي ساكنة؛ فقدِّرَتْ عليها حركة الفتح؛ وهذا مخالفٌ لكلام العرب، لأن الفتحة حركة خفيفة تظهر على الياء، ولم تظهر على (قالي)؛ لأنها وقعت "في حشو الأسماء؛"(25) أي في وسط الكلمة. وهذه الأسماء المركبة "حكمُها أن يكون آخرالاسم الأول منهما مفتوحاً، وأن يكون الإعراب في الثاني، فتقول: هذا حَضْرَمَوْتُ يا فتى، وبَعْلَبَكُّ، فاعلم، وكذلك رَامَهُرْمُزُ."(26)

ومما يلاحظ في هذا القياس أن جزأي العلم (قالي قلا) لم تظهر عليه الحركة؛ لذلك قيس على حضرموت، لظهور الحركة على جزأيه؛ وجعل سيبويه علة منع مثل هذا العلم من الصرف أنَّ العرب "استثقلوا صرْفَ هذا لأنَّه ليس أصلَ بناء الأسماء. يدلُّك على هذا قلّتُه في كلامهم في الشيء الذي يَلزم كلَّ من كان من أمّته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجميّ."(27) ومعنى كلام سيبويه أن هذه الأعلام المركبة خالفت بناء الأسماء العربية؛ فهي مثل الأسماء الأعجمية؛ لذلك منعت من الصرف، وشبه سيبويه الجزء الثاني من هذه الأعلام بتاء التأنيث؛ لأنها هي سبب ثقل المعرفة؛ يقول سيبويه: "إنما هي كلمة كهاء التأنيث، فثقُلت في المعرفة إذ لم يكن أصلَ بناء الواحد؛ لأن المعرفة أثقل من النكرة كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرفوها في النكرة."(28)

---

(20) – ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دار المعارف، ط: 2، 1359هـ ، (2 : 39).

(21) – سيبويه: الكتاب، (3 : 296).

(22) ـــ ياقوت الحموي، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (2 : 269).

(23) ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 305).

(24) ـــ ياقوت الحموي: معجم البلدان، (4 : 299).

(25) ـــ المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (4 : 21).

(26) ـــ المبرد: المقتضب، (4 : 20).

(27) – سيبويه: الكتاب، (3 : 297).

(28) ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 297).

وبهذا يمكن الزعم بأن سيبويه قاس العلم المركب على العلم الأعجمي؛ لأنَّهما مخالفان لأبنية العربية، وقاس العلم المركب على العلم المؤنث بتاء التأنيث؛ لثقلهما.

ونقل سيبويه ــ بسماعه عن العرب ــ التغيّر في أصوات العلم المركب؛ وذلك في العلم (بعلبك)؛ وهي مدينة "بينها وبين الشام ثلاثة أيام،"(29) والعلم (رامَ هرمز)، "وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان،"(30) والعلم (مارَ سرجس)؛ حيث أجاز ــ في هذه الأعلام ــ مزج الجزأين، وجعلهما اسماً واحداً، وأجاز إضافة الأول إلى الثاني، وذكر في العلم (معد يكرب)، ثلاث لغات؛ وقال: "منهم من يقول: مَعْد يكَرِبٍ فيضيف، ومنهم من يقول: مَعْدِ يكَرِبَ فيضيف ولا يَصرف، يجعل كَرِبَ اسماً مؤنثاً، ومنهم من يقول: مَعْدِ يكَرِبُ؛ فيجعله اسماً واحداً."(31) وفي حضرموت تتغيّر حركة آخر الاسم الأول؛ فسُمِعَ بناؤه على الفتح، مهما تغيّر العامل، وإعراب الثاني إعراب الممنوع من الصرف، وعليه حضرموت اسم واحد؛ فيقال: هذا حَضْرَموتُ، ورأيت حَضْرَموتَ، ومررت بحَضْرَموتَ، وهذا ما أراده سيبويه.

كما سُمِعَ فيه الفتح، والضم، والكسر، على حسب العامل، فهو معرب مضاف إلى الاسم الثاني؛ فيقال: هذا حضْرُموتٍ، ورأيت حضْرَموتٍ، ومررت بحضْرِموتٍ، ويقال: هذا حضْرُموتَ، ورأيت حضْرَموتَ، ومررت بحضْرِموتَ، بصرف الاسم الثاني ومنعه، كما سُمِعَ ضمُّ ميمه على مثال عنكبوت.(32) وهذه كلها تغيرات في الأصوات، اختلفت باختلاف اللهجات العربية.

وبهذا يمكن الزعم بأن سيبويه سجَّل بعض التغيرات الصوتية في استعمال العرب للأعلام المركبة أثناء كلامهم، وهذه الأعلام ليست من العربية التي نزل بها القرآن؛ وإنما هي ألفاظ قديمة من لغات اندثر أهلها، ولم يبق منها سوى آثار تتمثل في كلمات مركبة أميت جذرها، وحاول العرب تعريبها بما يتناسب مع لسانهم؛ فاختلفت حركة الحرف الأخير، وتغيرت أصواتها.

ثانياً زيادة صوت أعجمي في العلم المركب تركيباً مزجياً:

لاحظ النحويون وجود أعلام مركبة تركيب مزجٍ تختلف عن النوع السالف ذكره، وهي أعلام تتكون من جزأين: الجزء الثاني لفظة (ويه)، وحكموا بزيادتها في العلم المركب، نحو عمرويه؛ حيث زِيد فيه الصوت (ويه)، وهذه الزيادة تجعل الاسم مخالفاً لأبنية العربية، وهو ما أيَّده سيبويه عندما نقل القول بزيادة الصوت عن أبي الخطاب (الأخفش الأكبر)؛ فقال: "وأمَّا عَمْرَوَيْهِ فإنه زعم أنه أعجميٌّ،

---

(29) ــ ياقوت الحموي: معجم البلدان، (1 : 453).

(30) ــ ياقوت الحموي: معجم البلدان، (3 : 17).

(31) ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 296 ــ 297).

(32) ــ ياقوت الحموي: معجم البلدان، (2 : 269). وينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دارهجر، ط : 1، 1990 م ، (1 : 173).

وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يُلزَم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطوه درجة عن إسماعيلَ وأشباهه؛ وجعلوه في النكرة بمنزلة غاقٍ، منونة مكسورة في كلِّ موضع."(33) وغاق اسم لصوت الغراب،(34) والمعنى أنّ عمرويه خالف الأبنية العربية؛ لأنه اسمٌ جمع بين اسمين: (عمر)، و(ويه)، وخالف الأبنية الأعجمية التي ألفها العرب نحو إسماعيل وإبراهيم؛ وذلك بزيادة صوت في آخره؛ فبُنِيَ على الكسر؛ لأنَّ (ويه) تشبه أسماء الأصوات في العربية.

وتنوين هذه الأعلام يختلف عن تنوين الأعلام في العربية؛ فتنوين زيد يُسمَّى تنوين تمكين، أما تنوين عمرويه ونحوه فهو للتنكير "يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو: سيبويهٍ آخر."(35)

ثالثاً حذف التنوين من الأعلام المنونة:

أفرد سيبويه باباً لحذف التنوين من الأعلام إذا وُصِفَتْ بابن مضاف إلى علم نحو قوله: هذا زيدُ بنُ عمرو، أو كنية نحو قوله: هذا أبو عمرِو بنُ العلاء،(36) وعلل هذا الحذف؛ فقال: "إنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن."(37)وأشار إلى الحذف عندما قال: "ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضْرِبَ ابْنَ زيد، وأنت تريد الخفيفة، وقولهم: لَدُ الصلاةِ، حيث كثُر في كلامهم، وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك نحو: قُلْ، وخَفْ."(38) وكما حذفت نون التوكيد الخفيفة، ونون لدن حُذف عين الفعل الأجوف، نحو: قل، وخف.

وهذه محاولة لإدخال حذف التنوين من العلم في قياس العربية؛ فإذا التقى ساكنان يحذف الأول، سواء أكان الساكن الأول نون توكيد خفيفة، أو كان نوناً من بنية الكلمة، أو كان حرف لين، ويمكن أن يُضاف إلى هذا التقعيد حذف التنوين من العلم الموصوف بابنٍ مضافٍ إلى علم.

ومعلومٌ أنَّ هذا الحذف تغير صوتي يطرأ على العلم في أحد التراكيب النحوية؛ حيث يُحْذَفُ من العلم صوتٌ "لَّما دخل عليه أحدث صريفاً، والصريف: صوت البكرة عند الاستقاء؛"(39) وإذا حُذِف

---

[33] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 301).

[34] – المبرد: المقتضب، (3 : 181).

[35] – ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: شرح جمل ابن عصفور، تقديم، ووضع هوامش فهارس: فواز الشعار، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط : 1، 1998 م، (1 : 36 ـــ 37).

[36] – سيبويه: الكتاب، (3 : 504 ـــ 507).

[37] – سيبويه: الكتاب، (3 : 504).

[38] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 504 ـــ 505).

[39] – الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد: شرح ملحة الإعراب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط : 1 ، 2002 م ، ص 24.

التنوين فُقِدَ صوتُ الصريف؛ وكأن الوصف — بلفظة ابن مضافة إلى علم — أغنى عن صوت التنوين.

رابعاً تحريك الساكن من الأعلام المنونة:

من التغيرات التي تطرأ على أصوات العلم في التركيب تحريك التنوين الساكن إذا جاء بعده حرف ساكن، وذكر سيبويه هذا التغير؛ فقال: "وسائر تنوين الأسماء يحرَّك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيُحرَّك الأول كما يحرَّك المسكَّن في الأمر والنهي."[40] ومثل له بقوله: هذه هندٌ امرأةُ زيدٍ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمرٍو.[41] وقوله: وهذا زيدٌ ابن أخيك، وهذا زيدٌ ابن أخي عمرٍو، وهذا زيدٌ الطويل.[42]

والملاحظ على تمثيل سيبويه أن الحذف خاص بالتنوين في العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم؛ أما غير هذا الموضع فيلزم فيه تحريك الساكن؛ بدليل إجازته حذف التنوين في نحو: زيدُ ابن الصعق، أو زيدُ ابن عمرك، إذا كان الصعق، وعمرك علمين بالغلبة.

وبهذا يمكن القول بأنَّ سيبويه سجَّل تغيّراً صوتياً في نطق العرب بالأعلام المنونة، وهذا التغير هو تحريك الساكن بالكسر، وقيل في بعض لغات العرب يُحرَّك بالضم.[43]

خامساً التغير باختلاف العدد :

ينقسم الاسم من حيث دلالته على العدد ثلاثة أقسام: المفرد، والمثنى، والجمع، وقيل: الإفراد أصل، والتثنية والجمع فرعٌ عليه،[44] بدليل أنَّ المفرد — عند تثنيته أو جمعه — يحدث في بنائه تغير بالزيادة الدالة على التعدد. وجاءت هذه الزيادة في تثنية العلم وجمعه التي جعلها سيبويه نوعين؛ الأول: تثنية علم الشخص العاقل وجمعه، والآخر: تثنية علم المكان وجمعه، وفرَّق بين دلالة كل منهما؛ فقال في النوع الأول: "إن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمرانِ منطلقانِ لم يكن هذا الكلامُ إلا نكرةً؛"[45] ومثله في الجمع: هؤلاء زيدون منطلقون، وعمرون كذلك؛ فزيدون وعمرون نكرتان؛ "من قِبَلِ أنك جعلته من أمة كلّ واحد منها زيدٌ وعمرو، وليس واحدٌ منها أولى من الآخر،"[46] وتعريف المثنى والجمع (نحو زيدان وزيدون) مثل تعريف النكرة؛ إذ يُعرَّف بالألف واللام؛ قال سيبويه: "وأما

---

[40] – سيبويه: الكتاب، (3 : 505).

[41] – سيبويه: الكتاب، (3 : 505).

[42] – سيبويه: الكتاب، (3 : 507).

[43] – ينظر: د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط : 3، 1966م ، ص 244.

[44] – أبوالبركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، ص 48.

[45] — سيبويه: الكتاب، (2 : 103).

[46] — سيبويه: الكتاب، (2 : 103).

قولهم: أُعْطيكم سُنَّةَ العُمَرَيْنِ فإنما أدخلتِ الألفُ واللام على عُمَرينِ وهما نكرةٌ فصارا معرفةً بالألف واللام كما صار الصعق معرفةً بهما."(47)

والنوع الآخر: تثنية علم المكان؛ يقول سيبويه: "تقول: هؤلاء عرفاتٍ حسنةً، وهذان أبانانِ بيِّنينِ؛"(48) وعرفات وأبانان معرفتان بدليل نصب الحال منهما في تمثيل سيبويه الذي ذكر أن تثنية الأماكن وجمعها لا يفقدها العلمية، وأنّ هذا الحكم خاص بالأماكن والجبال؛ لأنها "أشياء لا تزول فيصير كلُّ واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبُه من الحال والثبات والخصب والقحط، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر، فصار كالواحد الذي لا يزايله منه شيء؛"(49) وهذا لا يكون في أعلام الأناسي والدواب؛ لتحركها واختلاف الصفات بينها.

وينبغي التنبيه إلى أنّ الجمع الذي عرضه سيبويه جمعٌ سالمٌ، لم تتغير فيه بنية اللفظة إلا بزيادة الواو والنون، أو الألف والتاء؛ أما ما يتعلق بجمع الأعلام جمع تكسير فجاء في "باب جمع أسماء الرجال والنساء؛"(50) حيث ذكر فيه إجازة جمع الأعلام جمعاً سالماً، وجمعها جمع تكسير، ومَثَّلَ لجواز الجمع بالعلم (زيد) على (زيدون)، أو على (أزياد و زيود) واستشهد على نوعي الجمع بشواهد من منثور العرب، وشعرهم.(51)

كما عرض جمع العلم المؤنث الذي جاء على وزن فَعْلٍ مثل دَعْدَ وجمعه على دَعَدَات على وزن فَعَلات قياساً على جمع الفَعْلَة من الأسماء، بدليل قولهم: أَرَضَات. وما جاء على وزن فُعْلٍ مثل جُمْلَ وجمعه على جُمُلات على وزن فُعُلات، قياساً على جمع ظُلْمٍ على ظُلُمات. وما جاء على وزن فِعْلٍ مثل هِنْدَ جمعه على هِنِدات على وزن فِعِلات، مثل كِسْرة تجمع على كِسِرات. وأجاز التخفيف في فُعُلات وفِعِلات، فيقال: جُمْلات وهِنْدات. كما ذكر أن العلم المؤنث يجوز جمعه جمع تكسير؛ فيقال في نحو: دَعْد أدْعد، وجُمْل أجْمال، وهِنْد أهْناد وهنود.(52)

أما ما يتعلق بجمع الأعلام المركبة فقد وضع سيبويه قاعدةً لجمع العلم المركب تركيب إضافة، وقال: "إذا جمعت عَبْدَ الله ونحوه من الأسماء وكسَّرت قلت: عِبادُ الله وعَبيدُ الله كتكسيرك إياه لو كان مفرداً، وإن شئت قلت: عَبدو الله، كما قلت عَبْدُون لو كان مفردا، وصار هذا فيه حيثُ صار علماً، كما كان في حَجَرٍ حَجَرون حيث صار علماً."(53) والمعنى يُجمع الجزء الأول من العلم المركب

---

[47] ـــ سيبويه: الكتاب، (2 : 104).

[48] ـــ سيبويه: الكتاب، (2 : 103).

[49] ـــ سيبويه: الكتاب، (2 : 104).

[50] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 395).

[51] ـــ ينظر: سيبويه: الكتاب، (3 : 396).

[52] ـــ سيبويه : الكتاب ، (3 : 397 ـــ 398) .

[53] ـــ سيبويه : الكتاب ، (3 : 409) .

تركيبَ إضافةٍ جمعَ تكسير أو جمعاً سالماً. كما وضع قاعدة لجمع الكنى؛ فقال: "وإذا جمعت أبا زيد قلت آباءُ زيدٍ، ولا تقول: أبوُ زَيْدِينَ."[54]

كما وضع سيبويه قاعدة لتثنية العلم المركب تركيب إسناد، وجمعه؛ وذلك باستعمال اللفظ كلّ عند التثنية والجمع ؛ فقال: "واعلم أنَّ الاسم إذا كان محكياً لم يُثَنَّ ولم يُجمعْ؛ إلا أنْ تقول: كلهم تأبطَ شرًّا، وكلاهما ذرَّى حبًّا، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسما."[55]

سادساً التغير بالتصغير :

يُحدث التصغير نوعاً من التغيّر في اللفظ المصغَّر، وقد أجاز سيبويه تصغير اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة؛ وجعلها بمنزلة زيد وعمرو،[56] ولعله يقصد تصغير لفظ هذه الأسماء؛ لأنه منع تصغير أسماء شهور السنة؛ فقال: "ولا تحقّر أسماء شهور السنة؛ فعلاماتُ ما ذكرنا من الدهر لا تُحقّر، إنما يُحقَّر الاسمُ غير العَلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو رجل وامرأة وأشباههما."[57] وأجاز النحويون ــ بعده ــ تصغير أيام الأسبوع وشهور والسنة؛[58] لأنها أعلام.

وكما هو معلوم أن التصغير تغيير في بنية الكلمة، وهذا التغيير من سمات العربية غير أنَّ الأسماء الأعجمية إذا صُغِّرت فهي على عجمتها؛ بمعنى أنَّ التصغير لا يجعلها عربية وتظل ممنوعة من الصرف؛ وهذا ما أراده سيبويه عندما قال: "إذا حقَّرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عجمته، كما أن العَناق إذا حقرتها اسمَ رجل كانت على تأنيثها."[59] وهذا الحكم لايخص به العلم الأعجمي، وإنما يشمل الأسماء الأعجمية كلها. كما منع سيبويه تصغير العلم المركب تركيب إسناد؛ وذلك عندما قال: "ولا تحقره كما لا تحقره قبل أن يكون علماً، ولو سميت رجلاً: زيدٌ أخوك لم تحقره."[60]

وبهذا يمكن الجزم بأن سيبويه منع تصغير العلم؛ بدليل قوله في تصغير الترخيم: "وزعم [الخليل] أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْهٌ وسُمَيْع،"[61] على تصغير العلم الأعجمي تصغير الترخيم. وقول سيبويه "زعم" يحمل دلالة على أنه غير متأكد من صحة نقل الخليل؛ لأن مادة زعم في العربية تحتمل

---

[54] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 409).

[55] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 327).

[56] - سيبويه: الكتاب، (3 : 479).

[57] - سيبويه: الكتاب، (3 : 480).

[58] ــ ينظر: المبرد : المقتضب، (2 : 276 ــ 277).

[59] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 235).

[60] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 327).

[61] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 476).

الصدق أو الكذب؛ حتى قيل: "الزّعْمُ حكايةُ قولٍ يكون مَظِنَّةً للكَذِب؛ ولهذا جاء في القرآن في كلِّ مَوْضِعٍ ذُمَّ القائلون به."(62)

وينبغي التنبيه إلى أن سيبويه لم يخصص تصغير الترخيم بتصغير العلم؛ وإنما جعله في الأبنية الثلاثية: ما زاد على ثلاثة أحرف، والأبنية الرباعية: ما زاد على أربعة أحرف.(63) والنحويون بعده جعلوه خاصاً بالعلم.(64)

---

[62] ـــ الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، راجعه وقدم له: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، ص 218.

[63] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 476).

[64] ـــ ينظر: الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، (1 : 283).

المبحث الثاني

المستوى النحوي

تناول سيبويه العلم في المستوى النحوي من خلال المواضع الآتية:

أولاً الحكاية :

أجاز سيبويه حكاية العلم المستفهم عنه بمن؛ لأنه "الأكثر في كلامهم وهو العلم الأول الذي به يتعارفون...وإنما حُكِيَ مبادرةً للمسؤول، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به"(65) وذلك استنادا على لغة أهل الحجاز؛ الذين يقولون في الاستفهام عن زيد: "إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً [قالوا]: من زيداً؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ: قالوا: من زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبد الله، قالوا من عبدُ الله؟"(66) ويستوي في هذا الحكم الاسم والكنية؛ أما غير العلم فلا يجوز حكايته في الاستفهام؛ إلا في لغة حكاها سيبويه عن بعض العرب وهو قولهم: دعْنا من تمرتان، وأليس بقرشيّاً؟ قال سيبويه: "وإذا قال: رأيتُ أخا خالد، لم يجز مَنْ أخا خالد؛ إلا على قول من قال دَعْنا مِن تمرتان، وليس بقرشياً، والوجه الرفع؛ لأنه ليس باسم غالب."(67) وذكر أن الأقيس الرفع؛ وهو لغة بني تميم؛ إذ يرفعون العلم المستفهم عنه بمن على كل حال؛(68) فيعرب إعراباً ظاهراً: مبتدأ مرفوع؛ أما إعرابه على الحكاية فلا تظهر عليه حركة الإعراب؛ إذ تُقدَّر على آخر العلم.

ويتضح من كلام سيبويه أن حكاية العلم المستفهم عنه بمن لغة أهل الحجاز خاصة؛ ويعني بالعلم هنا العلم المفرد أو الكنية أو العلم المركب تركيب إضافة.

أما ما يتعلق بحكاية العلم المركب تركيب إسناد فلا يخص أهل الحجاز؛ وإنما هو "قول العرب في رجل يُسمَّى تأبَّط شرَّا، هذا تأبطَ شرَّا، وقالوا: هذا بَرَقَ نحرُه، ورأيتُ بَرَقَ نحرُه. فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً."(69)

ومما استشهد سيبويه علي حكاية العلم المركب تركيب إسناد قول الشاعر:

كأنّه جَبْهَةُ ذَرّى حباً

وذرَّى حبّاً اسم رجل؛ جاء في التركيب مضافاً إليه مجرور، وعلامة جره مقدرة، منع من ظهورها حركة الحكاية.(70) وهذا يعني أن العلم المركب تركيب إسناد لا تتغير حركته مهما تغير موقعه في الجملة؛ فضلاً عن أنه لا يُغيَّرُ بناؤه بتصغيرٍ، أو بتثنيةٍ وجمعٍ، أو بإضافةٍ، أو بترخيمٍ.(71) فهي تلتزم صورة واحدة.

---

[65] ـــ سيبويه : الكتاب ، (2 : 413) .

[66] ـــ سيبويه : الكتاب ، (2 : 413) .

[67] ـــ سيبويه : الكتاب ، (2 : 413) .

[68] ـــ سيبويه : الكتاب ، (2 : 413) .

[69] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 326).

[70] ـــ ينظر: سيبويه: الكتاب، (3 : 326).

[71] ـــ ينظر: سيبويه: الكتاب، (3 : 327 ، 331).

ثانياً اجتماع الاسم واللقب والكنية في الجملة :

عرض سيبويه لاستعمال العرب للتركيب الذي يشمل الاسم العلم واللقب والكنية؛ فقال: "أصل التسمية أن يكون للرجل اسمان: أحدهما مضاف، والآخر مفرد أو مضاف، ويكون أحدهما وصفاً للآخر؛ وذلك الاسم والكنية، وهو قولك: زيدٌ أبوعمرٍو، وأبو عمرٍو زيدٌ، فهذا أصل التسمية وحدّها."(72) فزيدٌ اسم، وأبوعمرٍو كنية، والاسم الأول في مقام الموصوف، والثاني في مقام الصفة؛ لأنَّ الصفة تابعة للموصوف.

أما إذا كان التركيب مشتملاً على اسم ولقب، وكان كلاهما مفرداً فالثاني يكون مضافاً إليه؛ يقول سيبويه: "إذا لقَّبتَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرٍو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ، وهذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاء، وهذا زيدُ بَطَّةَ،"(73) وعلل ابن مالك تخصيص سيبويه ذكر الإضافة في العلم واللقب المفردين؛ فقال: "ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة لأنها خلاف الأصل فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل."(74)

والمقصود بخلاف الأصل "أن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه؛"(75) وهذا يحتاج إلى تأويل، أما على الإتباع والقطع فلا يحتاج إلى تأويل، وهو قياس متبع.(76)

كما ذكر سيبويه الترتيب بين اسم العلم واللقب؛ فقال: "إذا لقَّبتَ المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدُهما على الآخَر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك هذا زيدُ وَزْنُ سَبْعَةٍ، وهذا عبد الله بطةُ يا فتى، وكذلك إنْ لقّبتَ المضاف بالمضاف."(77)

---

[72] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 295).

[73] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 294).

[74] ـــ ابن مالك: شرح التسهيل، (1 : 173).

[75] ـــ ابن مالك: شرح التسهيل، (1 : 173).

[76] ـــ ابن مالك: شرح التسهيل، (1 : 173).

[77] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 295).

المبحث الثالث

المستوى الدلالي

قسَّم سيبويه العلم على حسب دلالته في الجملة إلى:

أولاً علم الشخص وعلم الجنس وعلم الغلبة :

أطلق سيبويه مصطلح العلم الخاص على الاسم المعرفة الذي يطلق على مسمى ذي علم سواء أكان مفرداً مثل زيد، أم كان مركباً مثل عبد الله.(78) وهو مدلول علم الشخص، كما ذكر أن هذا الاسم الخاص يكون "شائعاً في الأمة وليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسمٌ غيره؛ نحو قولك للأسد أبو الحارث وأسامة..."(79) والعلم زيد علم لشخص إنسان، والعلم أسامة علمٌ لجنس الأسد؛ وهذا المدلول يتضح من خلال سياق الكلام.

وعلم الشخص لا توجد بينه وبين مسماه علاقة دلالية؛ وأسماء الأعلام "هي ألقاب مُحْدَثَة؛ نحو زيد، وعمرو."(80) ومعنى ألقاب محدَثة أنها "تفصل الواحد من جميع جنسه؛"(81) واللقب "اسم يُسَمَّى به الإنسان سِوَى اسمِهِ الأول، ويراعى فيه المعنى بخلاف الأعلام،"(82) فاللقب مُحْدَثٌ على الاسم، وكأنّ معنى مُحْدَث مرادفٌ لمعنى طارئ، وقيل: "المُحْدَثُ ما أُوْجِدَ بعد أن لم يكن."(83)

وهذا يعني انتفاء العلاقة الدلالية بين العلم ومسماه؛ وهو ما عبر عنه (دي سوسير) باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.(84)

أما العلم بالغلبة فقد أشار سيبويه إلى أنه ملحق بالعلم الخاص؛ فقال: " فلان بن الصعق، الصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق؛ ولكنه غلب عليه حتى صار علماً بمنزلة زيدٍ وعمرٍو."(85)

وقياسه أن تدخله الألف واللام، أو يضاف إلى علم، وهذا لا ينطبق على زيد وعمرو، وقال: "ليس هذا بمنزلة زيد وعمرو وسلم؛"(86) فعلم الغلبة مقيس، والعلم الخاص مقيس عليه، والجامع بينها الحكم المعنوي، إذ يدلان على مسمى معين، ويختلفان في الحكم اللفظي؛ فالعلم الخاص لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف. فضلاً عن وجود علاقة دلالية بين علم الغلبة ومسماه؛ لأنه صفة غالبة في الشخص.

---

[78] ــ سيبويه: الكتاب، (2 : 5 ، 6).

[79] ــ سيبويه: الكتاب، (2 : 93). وينظر المبرد: المقتضب، (4 : 44).

[80] ــ المبرد: المقتضب، (3 : 186).

[81] ــ المبرد: المقتضب، (4 : 17).

[82] ــ الراغب الأصفهاني: المفردات، ص 456.

[83] ــ الراغب الأصفهاني: المفردات، ص 117.

[84] ــ ينظر: جوناثان كلر: فرديناند دي سوسير، أصول اللسانيات الحديثة، وعلم العلامات، ترجمة: د. عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، ط: 1، 2000 م، ص 74 ــ ص 75.

[85] ــ سيبويه: الكتاب، (2 : 100 ــ 101).

[86] ــ سيبويه: الكتاب، (2 : 101).

وعلى سبيل المثال "قولهم النجمُ، صار علماً للثريا؛"(87) فالنجم علم بالغلبة على الثريا، لأنَّ معنى النجم غلب عليها حتى صار علما خاصاً بها؛ ومادة نجم أصل صحيح يدل على طلوع وظهور،(88) ومعنى نَجَمَ: طلع،(89) ولكثرة طلوع الثريا وبروزها غلب عليها اسم النجم، وهذا يشير إلى وجود علاقة دلالية بين الدال والمدلول في علم الغلبة.

ثانياً الاسم واللقب والكنية :

ذكر سيبويه أنَّ "الألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمرو؛"(90) فيقال: زيد أبوفلان، وعبد الله أبوفلان.(91) والمنزلة التي يشترك فيها الاسم واللقب والكنية هي تعيين اللفظ لمسماه؛ بدليل جواز إعراب الاسم الثاني عطف بيان أوبدل،(92) أما ما يخص العلاقة الدلالية بين الدال والمدلول؛ أي الاسم والمسمى فإنها تختلف، فاسم العلم نحو زيد لا توجد علاقة دلالية بين زيد ومسماه؛ وقيل"الأعلام لا تفيد معنى، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعا واحدا؛"(93) فاسم الحسن مثلا ليس بالضرورة أن يكون كل من تسمى به حسنا !

وهذا لا ينطبق على الكنية واللقب، فالكنية (أبوعمرو) مثلاً تحمل دلالة على أن المسمى عنده ابنٌ اسمه عمرو، والكنية (أبوجهل) تحمل دلالة على اتصاف صاحبها بالجهل؛ إذ سُمِّيَ بها عمرو بن هشام ـــ الذي كانت كنيته قبل الإسلام أبا الحكم ـــ وذلك لجهله وعداوته النبيّ ﷺ،(94) وكأنّ الكنية واللقب يحملان دلالة وصفية لاسم العلم؛ لأن ديدن العرب في التسمية أن يكون للرجل اسمان، الاسم الأول نحو: زيد، ولاتوجد فيه علاقة دلالية بين الاسم والمسمى؛ أما الاسم الثاني ـــ وهو الكنية أو اللقب، نحو أبوفلان، والفاروق ـــ فيمكن أن تُلمح دلالة الوصف فيه؛ على نحو ما جاء في ـــ لقب عمر بن الخطاب ـــ الفاروق ؛ حيث قيل: في سبب التسمية بهذا اللقب أنه كان يفرق بين الحق والباطل،(95) ولما كان سبب التسمية موجوداً لزم القول بوجود علاقة دلالية بين الدال والمدلول في اللقب، ولعل هذا يقرب مما أراده سيبويه بقوله: "إذا لقَّبتَ المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى

---

[87] ـــ سيبويه: الكتاب، (2 : 101).

[88] ـــ ابن فارس، أبو الحسن أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط : 3، 1981م، (5 : 396).

[89] ـــ كراع، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي: المُنَجَّد في اللغة، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، ط : 2، 1988 م ، ص 103.

[90] ـــ سيبويه: الكتاب، (2 : 97).

[91] ـــ المبرد: المقتضب، (4 : 17).

[92] ـــ ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، (1 : 173).

[93] ـــ ابن يعيش: شرح المفصل، (1 : 27).

[94] ـــ ينظر: ابن دريد، أبوبكر محمد بن الحسن: الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط : 1، 1991م، ص 147 ـــ 148.

[95] ـــ فتاوى إسلام ويب، عنوان الفتوى: اسم أبي بكر وأبي هريرة وسبب تسمية عمر بالفاروق، رقم الفتوى، تاريخ الفتوى 18 جمادى الثانية 1428 هـــ .
http://www.islamweb.net/ver2/Fatwa/PrintFatwa.php?lang=A&Id=97489

أحدُهما على الآخَر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك هذا زيدٌ وَزْنُ سَبْعَةٍ، وهذا عبد الله بطةُ يا فتى،"(96) فقوله: "جرى أحدهما على الآخر كالوصف " يعني بوجود دلالة الوصفية في الاسم الثاني، سواء أكان لقباً أم كان كنيةً.

---

[96] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 295).

ثالثاً علم القبيلة وعلم الحي :

أفرد سيبويه باباً لـــ "أسماء القبائل، وما يضاف إلى الأب والأم،"(97) وذكر فيه أنّ الدلالة تختلف بين استعمالي العرب لأعلام القبائل؛ نحو قولهم: هذه تميمٌ ـــ بالصرف ـــ وهذه تميمُ ـــ بالمنع ـــ فقال: "وأما ما يضاف إلى الآباء والأمهات، فنحو قولك: هذه بنو تميمٍ ... فإذا قلت: هذه تميمٌ ... فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفت المضاف تخفيفاً،"(98) وصرفت تميم في قوله: هذه تميمٌ؛ لأنّها ليست اسماً للقبيلة؛ فهي على تقدير مضاف محذوف، قياساً على قوله ﷻ ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (99) لأن المراد أهل القرية، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ وأخذ إعرابه. ويكون اسم القبيلة (بنوتميمٍ) اسم مذكر، وإذا حُذِف المضاف قام المضاف إليه مقامه، فهو كذلك مذكر، ولا يُمنع من الصرف. كما ذكر سيبويه أن العرب لم يقولوا: هذا تميمٌ، وهم يعنون به قوم بني تميمٍ؛ لأنَّ قولهم: ـــ هذا تميمٌ ـــ يحمل دلالة المفرد المذكر؛ فتركوا ذلك كراهيةً للالتباس بين الإفراد والجمع.(100) أما قولهم: هذه تميمُ؛ فهي على معنى قبيلة؛ وفي هذا الحكم قال سيبويه: "وإن شئت جعلت تميماً وأسداً اسمَ قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه،"(101) و استدل على قوله بمنع سدوسَ من الصرف ـــ حملاً على معنى قبيلة ـــ في قول الأخطل :

فإنْ تبخلْ سَدُوسُ بدرْهَمَيْها   فإنَّ الريحَ طيِّبَةٌ قَبولُ

سدوس علم على قبيلة ممنوع من الصرف، وإن قيل: سدوسٌ ـــ بالصرف ـــ فهو على معنى بني سدوس. كما استدل سيبويه بسماع يونس بن حبيب عن العرب؛ فقال: "ومما يقوِّي ذلك أنَّ يونس زعم: أنَّ بعض العرب يقول: هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ ... فإنما قال: بنت حين جعله اسماً للقبيلة ... ومثل ذلك تغلب ابنة وائل."(102)

وخلاصة قول سيبويه أن (تميم) في قول العرب: "هذه تميمٌ" ـــ بالصرف ـــ اسم للأب، وقولهم: هذه تميمُ ـــ بالمنع ـــ اسم قبيلة، ويجوز أن تكون تميمٌ اسماً للحي.

والجدير بالذكر أنَّ سيبويه استدل على اختلاف الدلالة بين استعمالي العرب ـــ لأسماء القبائل والأحياء ـــ بما جاء في شعرهم من أسماء، نحو: قريش، ومعد، وعاد، وسبأ ...(103) فإذا صرفت فهي

---

[97] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 246).

[98] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 246 ـــ 247).

[99] يوسف، آية 82.

[100] ـــ ينظر: سيبويه: الكتاب، (3 : 247).

[101] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 248).

[102] ـــ سيبويه: الكتاب، (3 : 248 ـــ 249).

[103] ـــ ينظر: سيبويه: الكتاب، (3 : 250 ـــ 253).

اسم الحي، أو اسم الأب، وإن منعت فهي اسم القبيلة. والقاعدة نفسها تنطبق على أسماء السور، وأسماء الحروف؛ فتُؤنث وتُذكر حملاً على المعنى المقدَّر.(104)

ومن أسماء القبائل ما كان مؤنثاً؛ فلم يقع مذكراً في كلام العرب، نحو: يهود التي جاءت في قول الشاعر:

أولئك أوْلَى من يهودَ بِمدحِهِ　　　إذا أنت يوماً قلتَها لم تُؤنَّبِ

فهو علم على قبيلة ، ممنوع من الصرف، أما قولهم اليهود فأصله: اليهوديون؛ حذفت منه ياء النسب مع علامة الجمع: اليهود، فإذا حذفت الألف واللام صار يهود نكرة.(105)

رابعاً أعلام الأوزان الصرفية :

أكَّد سيبويه أنَّ دلالة اللفظة يحددها السياق من خلال تناوله "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لاينصرف،"(106) عندما قال: "تقول: كلُّ أَفْعَلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكلُّ أفْعَل يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه، وقد قلت لا تصرفه. قال: لأن هذا مثالٌ يُمثّل به، فزعمتُ أنَّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يَجْرِ، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى."(107)

وفي قوله: "كلُّ أفعلٍ" أفعل علمٌ على بناء من أبنية العربية؛ ولذلك صُرِفَ، أما ماجاء من الكلام وصفاً على وزنه فيمنع من الصرف؛ لأنه صفة على وزن أفعل مؤنثه فعلاء؛(108) وذلك نحو: أحمر، ومؤنثه حمراء.

وتنوين أفعل في قوله "كل أفعلٍ" دلالة سياقية حددت العلمية في الوزن (أفعل)؛ لأن أفعل الصفة ممنوع من الصرف.

والأوزان في العربية أعلام على أبنية جاء كلام العرب على مثالها؛ " كقولك: وزن عامر وطلحة وأرنب وعُمَر: فاعل، وفَعْلة، وأفعل، وفُعَل، فهذه وأشباهها معارف؛ لأنَّ كل واحد منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهيأته، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة، والنكرة حالاً."(109)

---

[104] ــ ينظر: سيبويه: الكتاب، (3 : 256 ــ 257 ، 259 ــ 261).

[105] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 254).

[106] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 203).

[107] ــ سيبويه: الكتاب، (3 : 203).

[108] ــ ينظر: المبرد: المقتضب، (3 : 383 ــ 386).

[109] ــ ابن مالك: شرح التسهيل، (1 : 184).

خاتمة

تتمثل قيمة أي بحثٍ علميٍّ في الوصول به إلى نتائج تكون صالحة لبداية بحوث أخرى؛ ومن أبرز النتائج التي وصل إليه هذا البحث تتمثل في النقاط الآتية :

1. استعمل سيبويه القياس؛ حيث قاس العلم المركب تركيب مزج على العلم الأعجمي؛ فالعلم المركب تركيب مزج: مقيسٌ، والعلم الأعجمي: مقيسٌ عليه، والجامع بينهما: الاختلاف عن أبنية العربية. وكذلك قاس العلم المركب تركيب مزج على الاسم المعرف بتاء التأنيث؛ فالعلم المركب تركيب مزج: مقيسٌ، والاسم المعرف بتاء التأنيث: مقيسٌ عليه، والجامع بينهما: الثقل؛ أما الحكم فهو المنع من الصرف في القياسين. ومدلول القياس هنا "يعطي الملحق حكم ما ألحق به، ومن ثم فإن لهذه العملية أطرافا أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بينهما، والحكم."(110)
2. استعمل سيبويه القياس؛ حيث قاس حذف التنوين من العلم ـــ الموصوف بابنٍ مضافٍ إلى علم ـــ على حذف أول الساكنين، سواء أكان الساكن الأول نون توكيد خفيفة، أم كان نوناً من بنية الكلمة، أم كان حرف لين. وكذلك قاس جمع العلم المؤنث ـــ الذي جاء على وزن فَعْلٍ ـــ على جمع الفَعْلَة من الأسماء، والذي جاء على وزن فُعْلٍ على جمع فُعْل من الأسماء، ومدلول القياس هنا "يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها."(111) وبهذا يكون استعمال سيبويه القياس بمدلوليه دليلاً على محاولات النحويين لإدخال ما خرج عن العربية في قواعدها.
3. سجَّل سيبويه بعض التغيرات الصوتية في استعمال العرب للأعلام المركبة أثناء كلامهم، وهذه الأعلام ليست من العربية التي نزل بها القرآن؛ وإنما هي ألفاظ قديمة من لغات اندثر أهلها، و لم يبق منها سوى آثار تتمثل في كلمات مركبة أميت جذرها، وحاول العرب تعريبها بما يتناسب مع لسانهم؛ فاختلفت حركة الحرف الأخير، وتغيرت أصواتها. كما سجَّل تغيّراً صوتياً في التلفظ بالأعلام المنونة، وهو تحريك الساكن بالكسر.

---

[110] د. علي أبوالمكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط: 1، 2006م، ص 27.

[111] د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص 27.

مصادر البحث ومراجعه

1. د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: 3، 1966م.
2. أبوالبركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

   المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، مطبعة الترقي، دمشق، 1348 هـ .
4. : جوناثان كلر: فرديناند دي سوسير، أصول اللسانيات الحديثة، وعلم العلامات، ترجمة: د. عز الدين إسماعيل، المكتبة الآكاديمية ، ط: 1، 2000م.
5. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد: شرح ملحة الإعراب، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2002م.
6. ابن دريد، أبوبكرمحمد بن الحسن: الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط: 1، 1991م.
7. الراغب الأصفهاني، أبوالقاسم الحسين بن محمد: المفردات في غريب القرآن، راجعه وقدم له: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
8. الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
9. . الزركلي، خير الدين: الأعلام، مطبعة كوستاتوماس، بيروت، ط: 2، 1955م.
10. ابن السراج، أبوبكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط: 3، مؤسسة الرسالة، 1996م.
11. سيبويه، أبوبشر عمرو بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة ، 1968 م / الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1973 م.
12. السيرافي، أبوسعيد الحسن بن عبد الله : أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دارالاعتصام، ط : 1، 1985م.
13. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الأشباه والنظائر في النحو، مطبعة دار المعارف، ط: 2 ، 1359 هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي، ط: 1، 1964م.

14. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: شرح جمل ابن عصفور، تقديم ، ووضع هوامش فهارس : فواز الشعار ، إشراف: إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط: 1 ، 1998م .

15. ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت ، 1990 م.

16. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط: 1 ، 2006 م.

17. ابن فارس، أبو الحسن أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط : 3 ، 1981م.

18. كراع، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي: المُنَجَّد في اللغة، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، د. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، ط: 2، 1988م.

19. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دارهجر، ط : 1، 1990م.

20. المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

21. د. مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، ط: 1، 1998م.

22. ابن منظور: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط:2، 1997م.

23. ياقوت الحموي، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان، دار صادر، بيروت.

24. ابن يعيش، موفق الدين بن علي : شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ، مصر.

من شبكة المعلومات (الإنترنت)

25. فتاوى إسلام ويب، عنوان الفتوى: اسم أبي بكر وأبي هريرة وسبب تسمية عمر بالفاروق، رقم الفتوى، تاريخ الفتوى 18 جمادى الثانية 1428 هـ http://www.islamweb.net/ver2/Fatwa/PrintFatwa.php?lang=A&Id=97489